

مشكلة الفقر في العراق الأسباب والمعالجات

المدرس الدكتور

حسين قاسم محمد الياسري

جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة والخليج العربي

المخلص:-

تتناول هذه الدراسة تحليل مشكلة الفقر ومستقبلها بعد الانتصار على كيان داعش الإرهابي ، لما لهذه المشكلة من آثار وأبعاد مؤثرة في سياسة الدولة وتحقيق أمنها واستقرارها في المستقبل ، فهناك عدة أسباب لتزايد الفقر في العراق من أهمها الوضع الأمني وسيطرة الإرهاب على مناطق واسعة بعد عام ٢٠١٤ ، وتراجع أسعار النفط ، والفساد المالي والإداري ، فضلاً عن التزايد السكاني ، والتدهور البيئي ، ونتج عن الفقر آثار سياسية واقتصادية واجتماعية من أهمها العنف في مناطق عدة ، وتزايد التظاهرات المطالبة بالإصلاح ، وارتفاع معدلات البطالة والأمية والجريمة ، وأقترب ثلث السكان إلى دون خط الفقر ، وكذلك في معدل الحرمان ، وصنف العراق بأنه ذات تنمية متوسطة في دليل التنمية البشرية لسنوات عدة ، وقد وضعت الدولة عدد من السياسات التي تهدف للتخفيف من الفقر لكنها لم تنجح كثيراً ، مما يتوجب وضع استراتيجيات جديدة تحقق تنمية اقتصادية واجتماعية تخفض نسبة الفقر ، و ضمانات لتحقيق تنفيذها بعد الاستقرار الأمني الذي سيتحقق في كل أرجاء الدولة

The Problem of Poverty in Iraq: Causes and Treatments

Dr. Hussein Qasem Mohammed A-Yasiry
University of Basrah / Center for Studies of Basra and the Arabian Gulf

Abstract:

This study deals with the analysis of the problem of poverty and its future after the victory over the entity calling the terrorist, because of the impact of this problem and the influence on the policy of the State to achieve security and stability in the future. There are several reasons for increasing poverty in Iraq, the most important security situation and the control of terrorism in large areas after 2014. The decline in oil prices, financial and administrative corruption, as well as population growth and environmental degradation are all reasons for poverty. Poverty has had political, economic and social effects, the most important of which are violence in several regions, increasing demands for reform, high unemployment, illiteracy and crime, Due to spread of poverty and the rate of deprivation, Iraq has been classified as a medium development in the human development index for several years. The State has developed a number of policies aimed at reducing poverty, but they did not work very efficiently, which must develop new strategies to achieve economic and social development reduces the Poverty rate, and guarantees for their implementation after the security stability that will be achieved throughout the country.

المقدمة:-

تعد مشكلة الفقر من الظواهر المعقدة والمتشابكة التي لها انعكاسات على أحوال الناس ، ولا تنحصر في الأبعاد المادية وإنما تتعدى إلى الحرمان من العاطفة ، والصحة ، والتعليم ، والسكن اللائق ، وحق الإنسان في التعبير عن الرأي والمشاركة في القرار ، ومشكلة الفقر تواجه جميع سكان العالم ، إذ تكاد لا تخلو دولة من الدول مهما كانت درجة تطورها الاقتصادي من هذه المشكلة وبمعدلات متفاوتة ، وتعاني الدول النامية من تفاقم مشكلة الفقر ، وتزايد أعداد الفقراء ؛ لذلك اهتمت العديد من المنظمات الدولية، والبنك الدولي ، وكثير من الحكومات بإتباع برامج واستراتيجيات عديدة للتخفيف من حدة الفقر ، وهذا مرهون بتشخيص مؤشرات الفقر ، وحالة الدولة الاقتصادية ، والمستوى الثقافي ، والاقتصادي . وقد برزت مشكلة الفقر بشكل واضح نتيجة الحروب المتتالية والعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق ، فضلاً عن سياسة الأنظمة السابقة باستخدام الموارد المتاحة وتسخيرها إلى نفقات الحروب ، وبناء السلطة ، وحتى بعد التغيير في نظام الحكم ورفع العقوبات الاقتصادية عام ٢٠٠٣ فما زالت مشكلة الفقر تتفاقم في العراق لاسيما بعد دخول العراق في حرب مع الإرهاب ، وتراجع أسعار النفط العالمية ؛ فقد تدنت الخدمات الاجتماعية ، واتسعت دائرة الفقر مع تفشي أجواء الفوضى ، وعدم الاستقرار على المستويات كافة ؛ لذلك فإن القضاء عليه ضرورة اقتصادية وسياسية وأخلاقية .

مشكلة البحث :

ماهي أسباب تزايد الفقر في العراق ؟ وهل أن السياسات والاستراتيجيات الحالية التي وضعتها الحكومة كفيلة بالتخفيف من حدة هذه المشكلة ؟

فرضية البحث :

تزايدت مشكلة الفقر بفعل السياسات الخاطئة غير المدروسة بسبب المحاصصة والابتعاد عن ذوي الاختصاص من أهم الأسباب في استفحال مشكلة الفقر في العراق مما يتطلب وضع حلول مناسبة لحل هذه المشكلة .

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من أن الفقر يُعد من أخطر المشاكل التي تواجه المجتمع العراقي : نتيجة للآثار التي تنتج عنه ، وتنعكس على تهديد السلم المجتمعي ، واستقرار للدولة ، وتنامي الإرهاب ، والجريمة .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى معرفة أسباب استفحال ظاهرة الفقر في العراق ، والنتائج المترتبة على هذه المشكلة ، وتحليل وتقييم اهم الحلول التي وضعتها الحكومة للتخفيف من حدة الفقر ، واقتراح مجموعة من الحلول التي يمكن تطبيقها في ظل الوضع الحالي .

منهجية البحث :

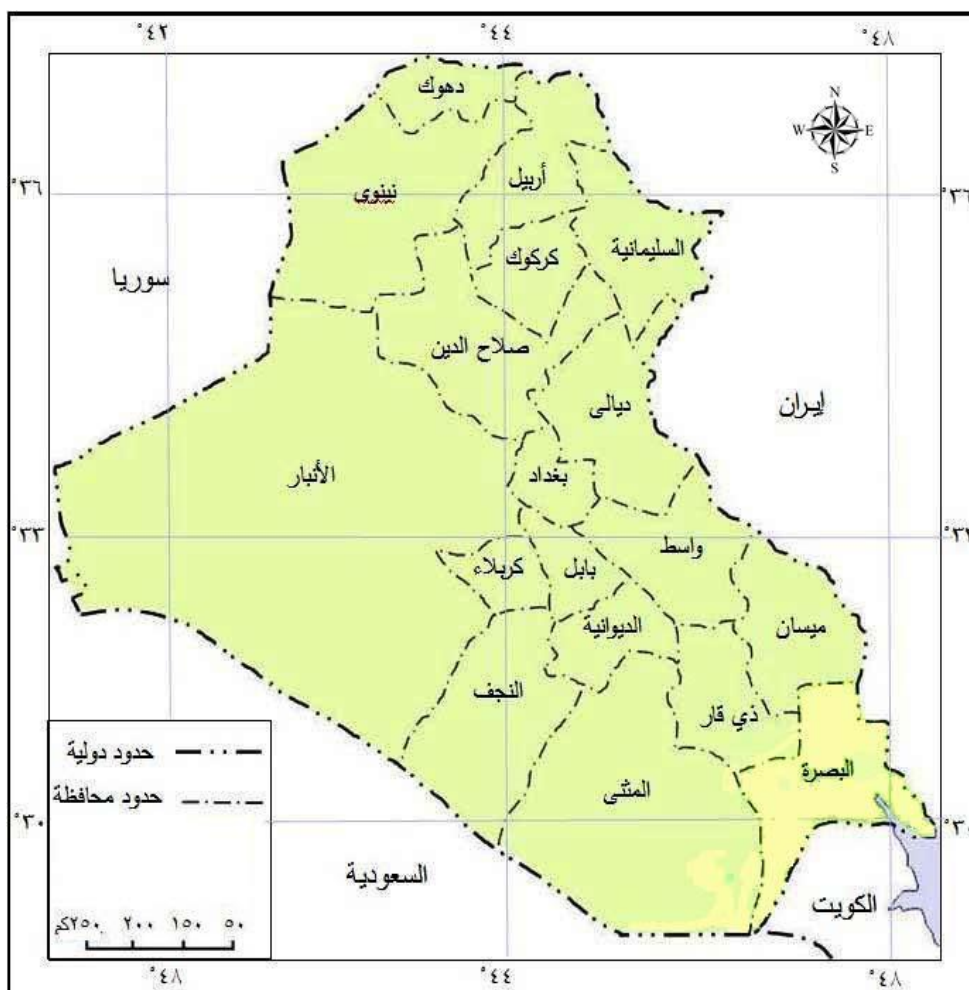
اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بتحليل البيانات ، والمسوحات التي قامت بها وزارة التخطيط التي تم حصرها في ست مناطق إقليمية .

حدود البحث :

تحدد حدود البحث مكانياً في جمهورية العراق الذي يقع على دائرتي عرض (٢٩.٥° - ٣٧.٢٢° شمالاً) ، وقوسي طول (٣٨.٤٥° - ٤٨.٤٥° شرقاً) ، وزمانياً للمدة ٢٠١٢-٢٠١٧ ، خريطة (١) .

خريطة (١)

حدود العراق وموقعه الفلكي ، والتقسيمات الإدارية في العراق



المصدر، اعتماداً على ، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الإدارية ٢٠١٧

أولاً- مفهوم الفقر وأنواعه الرئيسية :

عرف البنك الدولي الفقر بأنه (عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة) ، أما الفقر بالمعنى الحديث فيشير إلى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ذات المضمون الثقافي ، فالفقر في إطار التنمية البشرية التي تتعلق بتوسيع نطاق الخيارات يعني (انعدام الفرص والخيارات التي تعد أكثر من أساسية بالنسبة إلى تنمية راس المال البشري)^(١) . وهناك أنواع عدة من الفقروهي :

١-الفقر المدقع : هو انخفاض مستوى الدخل الذي لا يستطيع عنده الفرد الإنفاق على المواد الغذائية الأساسية ، وحسب تقديرات البنك الدولي إن مستوى الدخل الذي يقل عن دولار يومياً للفرد يُعد فقيراً ضمن الفقر المدقع^(٢) .

٢-الفقر المطلق : وهو دخل الفرد الذي لا يكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية من غذاء ، وكساء ، ومسكن وتأمين الوصول إلى التعليم الأساسي ، والرعاية الصحية ، ووسائل الرعاية الاجتماعية ، وتقديرات البنك الدولي تحدده بالدخل الذي يقل عن دولارين يومياً، ويوجد خط يسمى خط الفقر الذي يمكن من خلاله معرفة عدد الفقراء ونسبتهم في المجتمع^(٣) . وهو مقياس للتمييز بين الفقراء وغيرهم ، ويعرف بأنه إجمالي التكلفة النقدية لفرد معين في زمان ومكان معين للوصول إلى مستوى رفاه اجتماعي^(٤) . وهناك خطان للفقر وهما : الخط الوطني للفقر ، وهو يقيس الفقر حسب مستوى الدولة ، والخط الدولي للفقر: ويستخدم للمقارنات الدولية^(٥) (*) .

ثانياً-أسباب الفقر في العراق :

١- الإرهاب ومحاربهته قد أدى إلى استنزاف الموارد المادية ، وتدميره للبنى التحتية ، وخلق بيئة طاردة للاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر ، وما نجم عنه من زيادة في أعداد النازحين . ففي عام ٢٠١٤ بلغ عدد النازحين أكثر من (٢ مليون نازح) ينتشرون في (٥١١ موقعاً) في جميع أنحاء العراق ، وأشار تقرير وزارة الهجرة والمهجرين إن عدد النازحين بلغ (٢٠١٢.٨٤٢ نازح) بواقع (٤٤٧.٢٧٨ عائلة) ، وأشار المسح الأولي عام ٢٠١٥ إلى (١.٢ مليون نازح)^(٦) .

٢- نظام الحكم المبني على أساس المحاصصة أدى إلى إشاعة الفساد والرشوة ، وتعطيل المشاريع وإقرار القوانين ، وحل بعض المؤسسات الرسمية التي تحوي عدداً كبيراً من العاملين فيها ، فضلاً عن ضعف الرقابة الداخلية .

٣- عدم الجدية في وضع استراتيجية متوسطة أو طويلة الأجل ، فقد اعترفت وزارة التخطيط عام ٢٠١٣ بفشل الخطة الخمسية التي وضعتها للمدة (٢٠١٠-٢٠١٤) التي تهدف إلى تقليل الفوارق بين الريف والحضر وزيادة الناتج المحلي ، وأكدت أن العراق لا يزال بعيداً عن الحدود التي رسمتها الأمم المتحدة^(٧) .

٤- سياسة دول الجوار في إبقاء وسائل الإنتاج معطلة وجعل العراق سوق لتصريف منتوجاتهم للحصول على العملة الصعبة .

ب- أسباب اقتصادية :

١-الأزمات الاقتصادية التي اجتاحت العالم مثل أزمة الغذاء ، والأزمة المالية ، والاحتباس الحراري وآثاره السلبية في التصحر ، والأعاصير ، والجفاف ، والنقص في المساعدات الدولية ، وقلة القروض للدول النامية ، فضلاً عن التقلبات والتراجع في أسعار النفط ، وتأثر العراق بذلك . فبعد أن كان سعر برميل النفط يتجاوز (١٠٠ دولار/برميل يومياً) انخفض إلى أقل من (٥٠ دولار/برميل يومياً) عام ٢٠١٥ ، ولم يشهد تحسناً كبيراً عام ٢٠١٦ و٢٠١٧ فقد تراوح بين (٦٠-٧٠ دولار/برميل يومياً) مما أدى إلى إعلان سياسة التقشف ، وتقليص الإنفاق ، وخلو الموازنة الاتحادية من الدرجات الوظيفية ، فضلاً عن فرض بعض الضرائب واقتطاع نسبة من رواتب الموظفين والمتقاعدين .

٢-البطالة : تسبب زيادة في عدد من يقعون تحت خط الفقر. ففي عام ٢٠١٢ بلغ معدل البطالة للأفراد البالغين بعمر (١٥ سنة فأكثر) بين فئة الفقراء (١٤.٥%) ، في حين بلغ في الريف (١٠.٦%) ، وفي الحضر بلغ (١٨.٤%)^(٨) ، وانخفض معدل البطالة عام ٢٠١٦ إلى (١٠.٨%)^(٩) ، مما يرجح ارتباط الفقر بانخفاض عائد العمل للعاملين ، وعلى أثر تزايد النمو السكاني في العراق انخفضت فرص العمل بين السكان ؛ بسبب عدم تنوع النشاط الاقتصادي من جهة ، وضعف مساهمة القطاع الخاص من جهة أخرى ؛ فقد أدى تركيز فرص العمل في القطاع الحكومي إلى عدم استيعاب طلب القوى العاملة ، ففي عام ٢٠١٤ انخفضت معدلات البطالة نتيجة الاستقرار الاقتصادي ، وبعد ذلك وبسبب انخفاض أسعار النفط ، وتوقف العديد من المشاريع الحكومية والخاصة فضلاً عن ظهور أزمة داعش أدى ذلك إلى خروج (٨٠٠ الف عامل) إلى فئتي العاطلين ، وغير النشطين اقتصادياً^(١٠) .

ومع عدم قدرة الاقتصاد على توليد وظائف جديدة في القطاعين العام والخاص ، ينبغي أن تنصب جهود التخفيف من حدة الفقر على معالجة الأسباب البنيوية للبطالة ، ومعالجة أسباب نقص فرص العمل أمام القوى العاملة ، على أن يجري العمل على تنويع الاقتصاد العراقي ليمتد إلى قطاعات كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة ، وينبغي أن تستهدف السياسات الاقتصادية ، والاجتماعية الفئات ذات الدخل المنخفض ، وتوليد

فرص اقتصادية أفضل في المناطق الريفية الفقيرة ، وتعزيز الرعاية الصحية والتعليمية القادرة على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل.

٤-عدم كفاءة السياسات الاقتصادية : ومن أبرزها السياسة المالية التي أخفقت كإحدى أدوات السياسة الاقتصادية في العراق في السيطرة على معدلات التضخم ، وتجنب الوقوع في المديونية ، وتحقيق التوازن في الموازنة العامة ، لذلك كان ينبغي أن تتوافر درجة عالية من ضغط وترشيد النفقات والتركيز على أولويات الإنفاق ، وفسح المجال للقطاع الخاص ، أما السياسة النقدية فقد كانت طوال سنوات العجز المالي سياسة توسعية ، ومسيرة في اتجاهات السياسة المالية مهمتها الأساسية توفير التمويل المصرفي من خلال التوسع في الإصدار النقدي ، انعكس على عدم التوازن في التدفقات النقدية والتدفقات السلعية والخدمات ، مما أفضى إلى تنامي ظاهرة التضخم من جهة ، وتدهور قيمة العملة وتراجع سعر الصرف من جهة أخرى ، التي أدت إلى تآكل الدخل الحقيقي للأفراد ، لاسيما فئات الدخل المحدود ، وتباين في توزيع الدخل واختفاء الطبقة المتوسطة ليصبح المجتمع مقسماً إلى ثري وفقير.

٥-انخفاض الناتج المحلي الإجمالي : انخفض الناتج المحلي الإجمالي من (١٨٥,٩٤٥ مليون دولار) عام ٢٠١٢ إلى (١٥٨,٠٥٠ مليون دولار) عام ٢٠١٧^(١١) ، وانخفض معدل نصيب الفرد منه لنفس السنوات السابقة من (٥٣٥٥ - ٣٨٨٣ الف دولار/فرد) وسجل معدل النمو للمدة من ٢٠١٦-٢٠١٧ معدلاً سالباً إذ بلغ (-٢٧.٥%)^(١٢) .

٦-انخفاض دخل الأسرة وعدم قدرتهم على الاستهلاك ، وكبر حجم العائلة بالقياس إلى مواردها مقارنة بارتفاع أسعار المواد الأساسية ، على الرغم من ارتفاع الأجور إلا أنها لا تسد إلا جزءاً يسيراً ؛ بسبب ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية التي تستنزف أموالاً كثيرة ، فإغلب الأسر الفقيرة لا تستلم سوى إعانات مالية لا تتجاوز (١٢٥ الف دينار/شهر) من الرعاية الاجتماعية ، وإغلب الموظفين الصغار لا تتجاوز رواتبهم (٥٠٠ الف دينار/شهر) .

ج-الزيادة السكانية :

ارتفع عدد سكان العراق من (٢٢٠.٤٦٢٤٤ نسمة) إلى (٢٩٦٨٢٠٨١ نسمة) للمدة ١٩٩٧-٢٠٠٧^(١٣) ، وبمعدل نمو بلغ (٣%) ، فيما زاد عدد السكان للمدة ٢٠١٢-٢٠١٧ من (٣٤.٢٠٧.٢٤٨-٣٨.١٢٤.١٨٢ نسمة) ، وبمعدل نمو بلغ (١.٦٥%)^(١٤) ، وهذه الزيادة تؤدي

إلى ارتفاع في نسبة الفقر لأنها لا تتناسب مع معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية مما ينجم عنه انخفاض في مستوى المعيشة للمجتمع والأسرة ؛ لان النمو السكاني يستنفذ النمو الاقتصادي ، ويزيد من معدلات البطالة .

د- اسباب بيئية :

أدى الجفاف والتصحر ، ونقص في معدلات تصريف المياه في الأنهار ، وارتفاع كلف الإنتاج وتدهور مشاريع الري ، وخزانات المياه ، ووسائل الري الحديثة وعدم توفر التقنيات الحديثة في الإنتاج والاستثمار الزراعي ، وقيام السكان بممارسات وسلوكيات مدمرة للبيئة مثل الإفراط في صيد الأسماك ، والطيور ، وصيدهما بطرق غير سليمة ، ودون إعطاؤها فرصة للتكاثر ، وتجديد مواردها مما انعكس إلى قلة استفادة الأسرة الريفية من البيئة المحلية .

ثالثاً- الآثار المترتبة على مشكلة الفقر في العراق :

١- الآثار السياسية :

يؤثر الفقر على مستويات المشاركة السياسية ؛ فالفقر عندما يقترن بالأمية لا يشجع المواطنين على المشاركة السياسية سواء من حيث عضوية الأحزاب أو الحصول على مناصب إدارية وسياسية مهمة ، فضلاً عن طبيعة المشاركة في الانتخابات البرلمانية أو مجالس المحافظات ، فالفقراء يشعرون بأن هذه الانتخابات لا تهمهم في شيء ، وأن ما يترتب عليها سواء ببقاء المسؤولين انفسهم في مواقع السلطة أو حلول آخرين محلهم لن يدخل أي تغيير على أوضاعهم لذلك فانهم ينتخبون على أساس الوعود من قبل المرشحين أو لصلة قرابة و معرفة المرشحين ، ويترتب على ذلك سوء في اختيار الأصلاح ، وتصبح شرعية النظام محل شك إذ لم يكن قادراً إنجاز الحد الأدنى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا يعني إن الحكومة التي تتجاهل حالة الفقر ، ولا تستجيب لمطالب الفقراء تخاطر بفقدان شرعيتها ، وقد يسقط النظام بأكمله .

٢- الآثار الاقتصادية :

يؤثر الفقر تأثيراً سلبياً عميقاً على الاقتصاد الوطني وتتجلى تأثيراته في انخفاض معدلات نمو الناتج الوطني الإجمالي بسبب انخفاض الميل الحدي للاستهلاك أي انخفاض

مستوى الطلب الفعال على السلع والخدمات ، وهذا بدوره يؤدي للركود وإطالة مدته مما يتسبب في انخفاض مستوى عرض السلع والخدمات الذي يؤدي لتخفيض أيام العمل أو إفلاس المصانع والشركات وإغلاقها وتسريح العمال مما يزيد في نسب البطالة كما إن انخفاض مستويات أجور ومدخيل الفقراء يؤدي إلى انخفاض مستويات الادخار في المؤسسات المصرفية وانخفاض الكتلة النقدية في البنوك الموظفة للإقراض ، وهذا يحدث خلل في النظام المالي والنقدي للدولة كما يؤدي إلى انخفاض مستويات مشاركة الفقراء في برامج الإنتاج الثقافي والمعرفي والسياحة المحلية مما يؤثر تأثيراً سلبياً عميقاً على تلك القطاعات الاقتصادية ، ويضعف انتعاشها وفرص نموها وتوسعها واستيعابها لفرص العمل ، ويؤدي الفقر إلى التبعية الاقتصادية للدول المانحة للقروض والديون ، كما تزداد الديون والقروض الفردية لسد الضروريات والحاجيات الاستهلاكية بدلاً من العمل على خطط النهضة والبناء والتعمير ، وبالتالي انخفاض الدخل ، والاستثمار ، والادخار .

٣- الآثار الاجتماعية :

ومنها زيادة حالات الطلاق ، وانحراف الأحداث ، وارتفاع مستويات الجريمة ، والتسول ، والتشرد ، كما ينجم عنها انخفاض المستوى الصحي ، وارتفاع نسبة الإعاقة ، فضلاً عن انخفاض نسبة التعليم ، والثقافة لدى الأفراد بسبب ارتفاع نسبة التسرب من المدارس أو عدم القدرة على تحمل تكاليف الالتحاق بالمدارس ، كما يؤدي الفقر إلى ضعف المشاركة في الحياة العامة ، والفقر قلما يكون له دور في مؤسسات المجتمع المدني ، ونتيجة للفقر تزايد أعباء العمل المنزلي لدى النساء ، والإرهاق المتواصل ، وضعف البنية الجسدية للأطفال بسبب عدم توفر الغذاء الصحي والسكن اللائق ؛ وهذا ما يؤدي إلى هدر كبير في الرصيد البشري في المجتمع^(١٥) ، وزيادة في معدلات الوفيات ، وعزوف الشباب عن الزواج ، وكثرة العنوسة عند النساء.

٤- زيادة معدلات الهجرة :

تزداد معدلات الهجرة بزيادة معدلات الفقر سواءً من الريف إلى الحضر أو من الضواحي أو النواحي إلى مراكز الأقضية تتوافر فيها مقومات اقتصادية أفضل للحصول :

لتحسين مستوى المعيشة ، وغالباً ما تكون المناطق الريفية فقيرة للخدمات ، ووسائل الراحة فيها شبه منعدمة ، وهذه الهجرة تؤدي إلى إهمال القطاع الزراعي ، وانخفاض مستوى الإنتاج ، زيادة المشاكل في المدن ، ومن أبرزها انتشار ظاهرة العشوائيات والتجاوز على الأراضي التابعة للدولة مما يؤدي إلى زيادة نسبة التلوث البيئي البصري ، وتراكم النفايات ، إذ بلغ عدد العشوائيات أكثر من (١٥٥٢ منطقة عشوائية) يسكنها أكثر من (٢.٤٠٠٠٠٠٠ نسمة) يشكلون (٧%) من سكان العراق^(١٦) .

رابعاً- اتجاهات الفقر في العراق :

١- نسبة الفقر وفجوة الفقر :

يظهر من جدول (١) ، وشكل (١) أن نسبة الفقر في العراق عام ٢٠١٢ بلغت (١٨.٩%) ، وفجوة الفقر إلى (٤.١%) ، لكنها عادت وارتفعت عام ٢٠١٤ ، إذ بلغت نسبة الفقر (٢٢.٥%) ، وفجوة الفقر (٦.٦%) ، أي أنها ارتفعت خلال عامين بمعدل تغير بلغ (٣.٦%) ، ويظهر التباين الإقليمي لكلا الفترتين ففي بغداد ، وإقليم كردستان ، والشمال (كركوك) ، والوسط (واسط ، وبابل ، والنجف ، وكربلاء والقادسية ، والمثنى) ظهرت نسبة الفقر أقل من المعدل العام ، في حين ظهرت نسبة الفقر أعلى من المعدل في المحافظات الجنوبية (ميسان ، والبصرة ، وذي قار) ، والمناطق المتأثرة بسيطرة داعش ، وهي (نينوى ، والأنبار ، وصلاح الدين ، وديالى) ، وسجل إقليم كردستان ادنى معدل لشدة الفقر .

وتعزى أسباب ارتفاع الفقر إلى تعرض العراق إلى أزمتين متلازمتين في النصف الثاني من عام ٢٠١٤ تمثلتا بالانخفاض الحاد لأسعار النفط ، واحتلال داعش الإرهابي لمناطق عديدة نجم عنه حدوث موجات من النزوح إلى إقليم كردستان ، واغلب المحافظات العراقية الأخرى ، وادى ذلك إلى انخفاض مستوى نمو الاقتصاد العراقي إلى (٦%) للمدة ٢٠١٣-٢٠١٤ فيما كان متوقعاً أن تكون نسبة النمو (٩%) كما شهد قطاع الصناعة والإنشاءات انخفاضاً كبيراً في معدل نموه من (٢٧%) إلى (-١٨%) ، وقد شهدت المحافظات التي تأثرت باحتلال داعش الإرهابي بعد عام ٢٠١٤ ، وهي (نينوى ، وصلاح الدين ، والأنبار) ارتفاعاً في نسبة الفقر ، إذ بلغت (٤١%) بعد أن كانت (٢٠%) ،

وارتفعت في محافظتي كركوك ، وديالى إلى (١٨%) في حين انخفضت في محافظات الجنوب إلى (٥.٣%) ، وفي محافظات الوسط (١٧%) ، عام ٢٠١٥ ، وعلى الرغم من أن الاستراتيجية الأولى التي اطلقتها الوزارة للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤ نجحت في تحقيق هدفها بخفض نسبة الفقر من (٢٣%) إلى اقل من (١٦%) في النصف الأول من عام ٢٠١٤ عاودت مؤشرات الفقر إلى الارتفاع لتبلغ (٢٢.٥%) على المستوى الوطني بسبب تداعيات الأزميتين الأمنية ، والاقتصادية^(١٧) ، وفي عام ٢٠١٦ أشارت تقديرات نسبة الفقر في إقليم كردستان عام ٢٠١٦ إلى ارتفاع النسبة في العراق إلى (٣٠%) ، وفي إقليم كردستان (١٥%)^(١٨) .

جدول (١)

نسبة وفجوة وشدة الفقر في العراق موزعة على المناطق الإقليمية للمدة ٢٠١٢-٢٠١٤ (***)

| المناطق | الفقر % | | | فجوة الفقر % | | | شدة الفقر % | | |
|--------------------|---------|------|------|--------------|------|------|-------------|------|------|
| | ٢٠١٢ | ٢٠١٤ | ٢٠١٧ | ٢٠١٢ | ٢٠١٤ | ٢٠١٧ | ٢٠١٢ | ٢٠١٤ | ٢٠١٧ |
| الشمال | ١٤.٩ | ١٧.٧ | ١٦.٢ | ٢.٨ | ٤.٤ | ٤.٣ | ٠.٨ | ١.٨ | ١.٦ |
| الوسط | ١٥.٨ | ١٨.٦ | ١٧.٣ | ٣.١ | ٤.٦ | ٤.٥ | ١.٠ | ١.٨ | ١.٦ |
| الجنوب | ٣٣.٦ | ٣١.٥ | ٢٩.٥ | ٨.٦ | ٨.٩ | ٨.٧ | ٣.٢ | ٣.٧ | ٣.٦ |
| كردستان | ٣.٥ | ١٢.٥ | ١١ | ٠.٦ | ٣.٧ | ٣.٦ | ٠.٢ | ١.٧ | ١.٥ |
| المحافظات المتأثرة | ٢٥.٧ | ٤١.٢ | ٣٥.٧ | ٥.٦ | ١٤.٢ | ١٣.٧ | ١.٨ | ٧.٣ | ٦.٨ |
| بغداد | ١٢ | ١٢.٨ | ١٢.١ | ٢.٠ | ٣.٤ | ٢.٩ | ٠.٥ | ١.٦ | ١.٥ |
| المجموع | ١٨.٩ | ٢٢.٥ | ٢١.٣ | ٤.١ | ٦.٦ | ٦.٣ | ١.٤ | ٣.٠ | ٢.٨ |

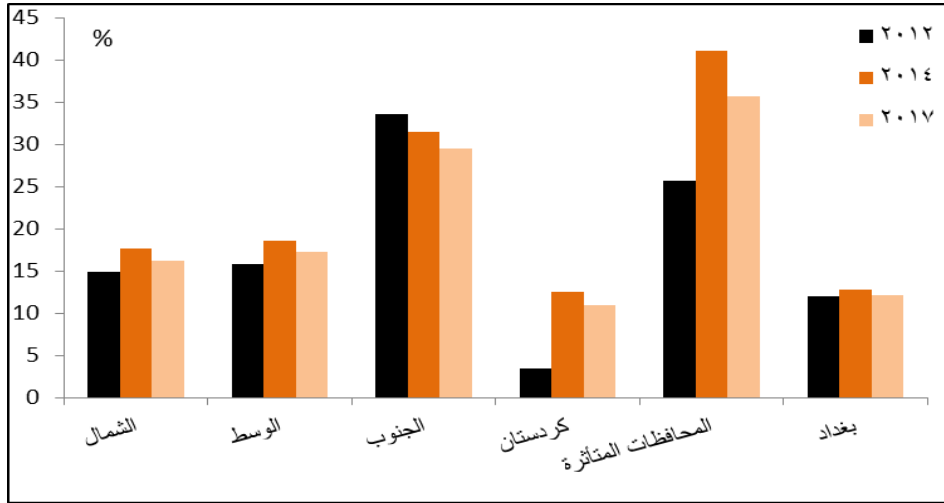
المصدر ، اعتماداً على ، ١-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الأهداف

التنموية للألفية في العراق لسنة ٢٠١٤ ونظرة لما بعد عام ٢٠١٥ ، جدول ٢ ، ص ١٠
٢- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مسح الفقر في العراق ٢٠١٧ ، بيانات غير

منشورة

شكل (١)

تدرجات الفقر في العراق ٢٠١٧



المصدر، جدول (١)

وفي عام ٢٠١٧ لم تتغير نسبة وفجوة وشدة الفقر كثيراً لكن طرا تحسن جزئي في المحافظات المتأثرة بعد تحريرها من داعش وعودة كثير من النازحين وإعادة إحياء المناطق الزراعية وإصلاح منظومات الري ، إذ انخفضت نسبة الفقر فيها إلى (٣٥.٧%) بنسبة تغير بلغت (٥.٥%) ، ووصلت إلى أدناها في إقليم كردستان (١١%) في حين لاتزال نسبة الفقر مرتفعة في مناطق الجنوب ولم تتراجع كثيراً إذ بلغت (٢٩.٥%) أي بنسبة تغير لا تتجاوز (٢%) ، ينظر جدول (١) ، وشكل (١) .

٢- مؤشرات التنمية البشرية :

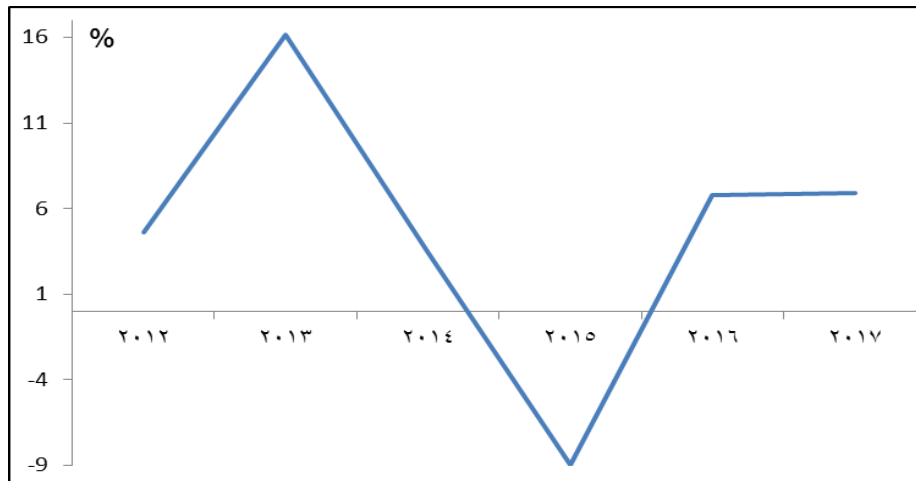
أ- دليل التنمية البشرية : بلغ دليل التنمية البشرية (٠.٦٤٩) عام ٢٠١٧ ، وبذلك يأتي العراق بالمرتبة (١٢١) وهو ضمن فئة الدول ذات التنمية المتوسطة ، في حين تصنف الدول المجاورة للعراق عدا سوريا بأنها ذات تنمية مرتفعة جداً أو مرتفعة وهي (السعودية ، والكويت ، وإيران ، وتركيا ، والأردن) ، إذ بلغ فيها (٠.٨٤٧) ، (٠.٨٠٠) ، (٠.٧٧٤) ، (٠.٧٦٧) ، (٠.٧٤١) على التوالي ، وترتيبها بين دول العالم (٣٨ ، ٥١ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٨٦) على التتابع^(١٨) ، ويعزى تراجع التنمية البشرية إلى تراجع الاستقرار الأمني الذي نجم عن الحرب على داعش ، وزيادة أعداد النازحين التي أثقلت ميزانية الدولة فضلاً عن تقليص

الأنفاق في مرافق الدولة كافة ، وتخفيض الأجور ، وتوجيه جزء من الأموال على الجانب العسكري .

ب-الدخل : يعد توزيع الدخل من المؤشرات المهمة للاستدلال على حدة الفقر ، وتركز الثروات لدى الأفراد وشدة التوزيع الطبقي في المجتمع ، فقد سجلت معدلات النمو في السيولة المحلية (٤.٦%) عام ٢٠١٢ ، ثم ارتفعت إلى (١٦.٢%) عام ٢٠١٣ ، لتتخفف مرة أخرى إلى (٣.٥%) عام ٢٠١٤ ، حتى وصلت إلى أدناها وسجلت نمواً سالباً بلغ (-٩%) عام ٢٠١٥ ، ثم عادت إلى الارتفاع عام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ ، إذ بلغت (٦.٨ ، ٦.٩%) على التوالي^(١٩) بعد انتصار العراق على الإرهاب وعودة معظم النازحين ، وتشغيل بعض المصانع المعطلة منها مصفى بيجي ، وعودة حقول عجيل للإنتاج ، ينظر شكل (١) .

شكل (١)

معدلات النمو في السيولة المحلية للعراق للمدة ٢٠١٢-٢٠١٧



المصدر، صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي الموحد ، أبوظبي ، ٢٠١٧ ، الملاحق الإحصائية ، ص ٣٥٥

وفي الوقت الذي كان فيه معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام ٢٠١٢ بلغ (١٠.٣%) ، كان معدل تضخم أسعار المستهلك بلغ (٦.٢%) انخفض في عام ٢٠١٣ إلى (١.٩%) ، إلا أنه عاد للارتفاع مع تدني معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، ومع تحسن معدل نمو الناتج المحلي إلى (٥%) فإن معدل تضخم الأسعار ارتفع إلى (٢%)

مقارنة بعام ٢٠١٥ إذ بلغ (١.٨%) ، وفي عام ٢٠١٧ تضاعف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى (٣.٦%) ليرتفع معه معدل تضخم أسعار المستهلك إلى (٣.٢%) جدول (٢) ، وشكل (٢) .
ج-التعليم : تتكفل الدولة في العراق بالإنفاق على التعليم ، ويشكل التمويل الحكومي ما نسبته (٩٠%) من إجمالي ما تحتاجه العملية التعليمية من تخصيصات مالية ، ويشكل نقص التعليم إحدى خصائص الفقر باعتبار إن ضعف نوعية وجودة التعليم تكون فرصة لزيادة الفقر من خلال ارتفاع نسبة الأمية والتسرب ، وقد أسهم الخلل ، وعدم التوافق بين سوق العمل ، ومخرجات التعليم في ضعف إنتاجية العمل ، واختلال هيكل الأجور ، وتفشي البطالة ، وتدهور الأجور الحقيقية للسكان مما يضعف من العوائد الاقتصادية والاجتماعية

جدول (٢)

معدل نصيب الفرد من الدخل والاستهلاك ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتضخم أسعار المستهلك في العراق للمدة ٢٠١٢-٢٠١٧

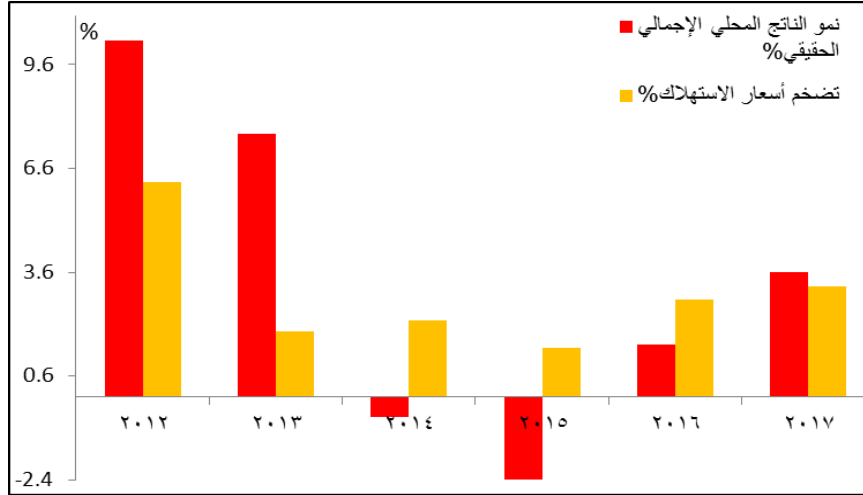
| السنة | الدخل الف دينار/شهر | معدل الاستهلاك الف دينار/شهر | نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي % | تضخم أسعار الاستهلاك % |
|-------|---------------------------|---------------------------------|---|---------------------------|
| ٢٠١٢ | ٢٦٧.٤ | ٢٢٣.٠ | ١.٣ | ٦.٢ |
| ٢٠١٣ | - | - | ٧.٦ | ١.٩ |
| ٢٠١٤ | ٢٦١.٠ | ٢٣١.٧ | -٠.٦ | ٢.٢ |
| ٢٠١٥ | - | - | -٢.٤ | ١.٤ |
| ٢٠١٦ | - | - | ١.٥ | ٢.٨ |
| ٢٠١٧ | - | - | ٣.٦ | ٣.٢ |

المصدر ، ١- الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) ، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية للمدة ٢٠١٥-٢٠١٦ ، ٢٠١٦-٢٠١٧ ، ، و٢٠١٤-٢٠١٤ ، جدول ٢ ، ص ٧ ، ١٠ ، ٣٠ ،
٢-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الأهداف التنموية للألفية في العراق لسنة ٢٠١٤ ونظرة لما بعد عام ٢٠١٥ ، جدول ٣ ، ص ١

شكل (٢)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتضخم أسعار الاستهلاك في العراق للمدة

٢٠١٧-٢٠١٢



المصدر، جدول (٣)

للتعليم^(٢٠). وتتناسب البطالة في العراق مع ارتفاع المستوى التعليمي لفئة الشباب (١٥- ٢٩ سنة)، إذ تزايد في التعليم الجامعي، فقد شكلت نسبة العاطلين عن العمل من حملة الشهادة الابتدائية بلغت (١٥.٤%) من مجموع العاطلين عن العمل في حين نسبة بطالة الشهادات الجامعية بلغت (٣١.٦%)^(٢١) وهذا الارتفاع في معدل البطالة أسهم في انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد، وعدم مشاركتهم في العملية الإنتاجية وبالتالي فقرهم، ويرتبط التسرب من التعليم بتدهور أوضاع التنمية البشرية؛ لوجود علاقة عكسية بين معدل التسرب، ومستوى الدخل، لذلك أن أغلب المتسربين من المدارس كان بسبب انخفاض دخل أسرهم، واحتياج تلك الأسر إلى أولادهم لإعالتهم، ومساعدتهم في الجانب المعيشي.

بلغت نسبة التسرب للعام الدراسي ١٩٩٩-٢٠٠٠ في المرحلة الابتدائية (٤.٢%)^(٢٢)، وخلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١٣ ارتفعت معدلات التسرب في المرحلة الابتدائية إلى (٣٣%)^(٢٣)، وبلغ دليل المساواة في التعليم للمراحل الابتدائية والثانوية والعليا (٠.٨٤، ٠.٧٥، ٠.٥٥) على التوالي، وهذا يعزى إلى تدني المستوى المعاشي وارتفاع معدلات الفقر^(٢٤)، وبلغ

مجموع الأطفال خارج الدراسة (١.٩١٣.٨٢٤ طفل) ، بنسبة (٢٠.٣%) من مجموع الأطفال^(٢٥).

هـ- الصحة: كان للعقوبات الاقتصادية أثرها في تخلف الواقع الصحي ، وزيادة وفيات الأطفال ، وانتشار الأمراض ، وقلة المراكز الصحية ، وكمية الدواء فيها لا يفي بحاجة المجتمع ، فهناك ثلاث محافظات جنوبية في العراق (المثنى ، وذي قار، وميسان) سجلت أعلى معدلات إصابة من حيث (التقرم ، والهزال ، ونقص الوزن)^(٢٦) ، وهذه المحافظات لديها أعلى معدلات الفقر تصل إلى (٤٨.٤ ، ٣٦.٨ ، ٣٨.٢%) على التوالي عام ٢٠١٢ ، وقد ارتفع معدل توقع الحياة عند الولادة من (٦٧.٧ سنة) إلى (٧١.٥ سنة) ، وانخفض معدل وفيات الأطفال الرضع من (٣١.٣- ٣٠.٢ بالألف) ، وانخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من (٣٧-٣٨.٥ بالألف) للمدة ٢٠١٤-٢٠١٧^(٢٧) . وسجلت نسبة الإنفاق على الصحة نسبة منخفضة عام ٢٠١٥ بلغت (٦%) ، ونسبة السكان اللذين يحصلون على خدمات صحية (٨٦%)^(٢٨) . وهذا الانخفاض في الإنفاق سيؤدي إلى عدم حصول الفقراء على الخدمات الصحية الكافية مما يزيد من تدهور الوضع الصحي للفقراء .

خامساً- سياسات الحكومة العراقية للتخفيف من الفقر :

١- البطاقة التموينية :

من ابرز عيوب هذا النظام هو عدم تمييزه بين طبقات المجتمع وتوفيره للدعم المتساوي للأغنياء والفقراء على حد سواء ، وتعدد الحلقات التي تتولى الحكومة إدارتها في البرنامج من عملية الاستيراد والنقل والخزن والتوزيع ما يؤدي إلى تحمل تكاليف إدارية باهظة فضلاً عن إمكانية حصول فساد مالي وإداري ، وعدم تحديث قاعدة البيانات التي يتم الاعتماد عليها في التوزيع ، إذ أنّ هناك أسماء مكررة أو التي لم يتم أسقاطها كذلك أنّ هناك مواداً لم تصل إلى المواطنين أو تصلهم بكميات أقل من المخطط أو نوعيات رديئة وتالفة^(٢٩) على الرغم من ذلك فقد ساهم إلى حد ما من مساعدة الفقراء من الحصول على ما يحتاجونه من بعض المواد الأساسية .

٢- شبكة الحماية الاجتماعية :

تم تصميم شبكة الحماية الاجتماعية بموجب القانون رقم (١٢٦) لسنة ١٩٨٠ المعدل من أجل تخفيف نسبة الفقر بهدف دعم العوائل ذات الدخل المنخفض ، والتقليل من النبذ الاجتماعي والتشجيع على العمل والتوظيف ، وفي بداية عام ٢٠٠٣ أعلنت الحكومة العراقية شمول الأسر التي لها معيلاً عاطلاً عن العمل في نظام الحماية الاجتماعية ، وتحدد الحماية الاجتماعية اعتماداً على حجم الأسرة وتزداد تبعاً لحجم العائلة ، وبرزت نقاط ضعف في تطبيقه شكلت عقبات أمام نجاح المشروع بسبب غياب التخطيط ، وعدم وجود دراسات عملية تشخص مواطن القوة والضعف ، ووضع المعالجات والحلول فضلاً عن الإقبال الكثيف للمواطنين للاستفادة من الإعانة ، وتم تخصيص مبلغ (٥٠٠ مليار دينار عراقي) سنوياً لتغطية تكاليفه عام ٢٠٠٦ تم تخصيصها على شكل رواتب تصل إلى (١٠٠ ألف دينار) للعوائل التي يصل عددها ستة أفراد^(٣٠) ، وما زال هذا النظام قاصراً على معالجة الفقر أو حتى تخفيفه ، وإنما عالجت بعض آثاره ، وأنها تعاني من عدة مشاكل لأن بعض الفئات المستهدفة ليس من الفقراء ، فضلاً عن وجود أعداد كبيرة وهمية غير مشمولة بهذا النظام ، لذلك فهي تحتاج إلى إعادة نظر في الشرائح المشمولة ، وفي زيادة الرواتب للمستحقين وشمول فئات أخرى مثل العاطلين عن العمل من الخريجين ، فضلاً عن الفساد الإداري .

٣- القروض :

أطلق في عام ١٩٧٧ برنامج "التأهيل المجتمعي بالتنسيق بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، ومنظمة العمل الدولية ، وتم استهداف بعض المعاقين القادرين جزئياً على العمل ، وصرفت لهم رؤوس أموال تشغيلية ، وحقق هذا البرنامج نجاحاً كبيراً ، وأطلق برنامج القروض الصغيرة عام ٢٠٠٧ بهدف الحد من الفقر من خلال توفير السيولة النقدية للفئات الاجتماعية المحرومة لتأسيس مشاريع خدمية ، إنتاجية ، وتجارية صغيرة ، وخصص مبلغ (٣٠ مليون دولار) لتأمين احتياجات هذه المشاريع^(٣١) . ويمكن التخفيف

من الفقر باعتماد سياسات يتم من خلالها توجيه جزء من الموارد نحو القطاعات التي يعمل بها الفقراء لإنشاء المشاريع الصغيرة ، والمتوسطة ، والكبيرة ، وتأهيلها ، وتشغيلها ، من خلال صناديق الإقراض والاستثمار التي هي وسيلة مهمة للقضاء على البطالة ، وتفعيل دور القطاع الخاص ، وتحسين الأوضاع الاقتصادية بهدف توفير فرص عمل إضافية ، وزيادة الإنتاج ، ورفع معدلات دخول العاملين في هذه المشاريع ، وتتصف هذه القروض بأن فوائدها بسيطة ، وتسهيلات كبيرة في إنجازها واستردادها ، ولا تحمل خزينة الدولة أية تكاليف لأن رؤوس أموال هذه الصناديق تسترد من المستلفين وتعاد إلى مستلفين جدد في دورة لا نهاية لها .

٤- التعليم :

اعتمدت الاستراتيجية التي اعتمدها الدولة عام ٢٠١٥ على تخفيض معدل الأمية إلى النصف ، وتقليل التفاوت بين الجنسين بنسبة (٩٨%) ، وتخصيص (٥٠%) في التعليم المتوسط للفقراء ، ومن أجل ذلك تم بناء (٢٣٢٤ مدرسة) ، وترميم (١٥٩٥ مدرسة) للمراحل كافة ، وفتح (٨١٦ مدرسة) لذوي الاحتياجات الخاصة^(٣٢) ، وهذا الإصلاح في التعليم أسهم في التخفيف من الفقر .

٥- الصحة :

تم إعداد استراتيجية لتطوير النظام الصحي ، وتحسين المراكز الصحية للمواطنين بحلول عام ٢٠١٣ ، ومن أجل تخفيض معدلات الأمراض ، ووفيات الأطفال ، والأمهات ، والسيطرة على الأمراض الانتقالية ، وخفض معدلات سوء التغذية : فقد تم إنشاء (١٢١ مركز صحي) للرعاية الصحية الأولية ليصبح مجموع المراكز (١٩٨٩ مركزاً) وتم اعتماد الكشف المبكر لحالات سوء التغذية مع توفير الأدوية والمستلزمات الطبية لجميع أفراد المجتمع^(٣٣) .

٦- مكافحة الفساد الإداري والمالي :

اتخذت الحكومة استراتيجيات عديدة لمكافحة الفساد من خلال تشكيل هيئة النزاهة العامة عام ٢٠٠٤ ، وتعيين مفتش عام في كل وزارة^(٣٣) .

٧- الاستراتيجيات السياسية :

تأتي استراتيجيات التخفيف من الفقر في العراق لمعالجة تزايد معدلات الفقر بعد سنوات من الحروب والعقوبات الاقتصادية ، وتوقف عجلة التنمية الاقتصادية ، إلا أن الخيارات المتاحة أمام الحكومة لمعالجتها تبدو عديدة لكنها صعبة ، فهي تتطلب إرادة سياسية مدعومة بالموارد ، تتطلب رؤية تخطيطية متكامل فيها الأبعاد الاقتصادية ، والاجتماعية ، وقد تم إعداد الاستراتيجيات في ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها بعد دراسة المسح الاقتصادي ، ومن اهم هذه الاستراتيجيات ما يأتي :

- لجنة سياسات التخفيف من الفقر : تم تشكيلها في ٢٤/١١/٢٠٠٩ من خلال عقد اتفاقية بين العراق ، والبنك الدولي مكونة من وزارات عديدة ، وأعضاء مجلس النواب ، وحكومة إقليم كردستان ، وتم الاتفاق على تنفيذها في أربع مراحل تتضمن توفير قاعدة بيانات حول مؤشرات الفقر، والهدف منها هو التخفيف من حدة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي أدت إلى تحسن في مؤشرات التنمية البشرية منذ عام ٢٠٠٤ نتيجة تحسن الوضع الأمني في البلد الذي كان يتوقع من خلاله خفض معدل الفقر (٣٠%) للمدة من ٢٠١٠-٢٠١٤ عما كان عليه عام ٢٠٠٧^(٣٤)

- إستراتيجية تخفيف الفقر: اطلقها الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي للمدة من ٢٠١٠-٢٠١٤ شملت مجموعة من الجهات ، وكان من أهم أهدافها تقليص معدل الفقر بنسبة (١٦%) على المستوى الوطني ، أي تخفيف عدد الفقراء من (٧-٥ ملايين فقير) ، وخفض معدل الأمية من (٢٨-١٤%) ، وزيادة معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي من (٧٤.٨-٩٨%) ، والمتوسط من (٢٠.٥-٥٠%) ، والثانوي من (٢٣.٤-٤٠%) ، وتقليص عدد المشمولين بنظام الإعانة الشهرية ليشمل هم تحت خط الفقر ، وتقليل التفاوت بين الجنسين بزيادة نسبة المساهمة في النشاط الاقتصادي من (١٢.٨-١٩.٢%)^(٣٥) . وبحسب نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق انخفضت نسبة الفقريين السكان إلى أقل من (١٩%) ، إذ تضمنت موازنة عام ٢٠١٢ مشاريع عدة منها بناء مجمعات سكنية للفقراء واطئة الكلفة وإزالة المدارس

الطينية ودعم صندوق القروض الصغيرة للفقراء بمبلغ (٥-١٠ مليون دينار) ، ويشمل القرض الأرامل والمعوقين والمهجرين والمتضررين من العمليات الإرهابية وغيرهم وكذلك بناء مراكز الرعاية الصحية الأولية^(٣٦) .

-استراتيجية التخفيف من الفقر ٢٠١٧-٢٠٢١ : بدأت أعمالها في أربيل من شباط ٢٠١٧ بالتعاون مع البنك الدولي ، ومن أهم أولوياتها دعم الاستقرار في المناطق المحررة ، والعمل بنحو حثيث لتهيئة البيئة والظروف المناسبة لمواطني المناطق المحررة ، وهذا يتطلب جهودا كبيرة لضمان الخدمات الأساسية (الصحة ، والتعليم ، والسكن) ، وإعادة الأعمار بعد توقف الكثير من المشاريع أو تدميرها وتعطيلها في المناطق المحررة ، ويتولى مهمة إعادة الأعمار صندوق إعادة الإعمار من خلال الاستفادة من المنح والقروض الدولية ، وتأكيد أن يكون القطاع الخاص شريكا فاعلاً في عملية تنفيذ أنشطة الاستراتيجية فضلاً عن التركيز على مبدأ اللامركزية بهدف تخفيف الاعتماد الكبير على النفط ، ومن أبرز التحديات التي تواجه تنفيذ هذه الاستراتيجية هي الدمار الذي خلفته الحرب ضد الإرهاب التي كلفت الموازنة أموالاً طائلة تؤثر على التخصيصات التي يمكن توجيهها نحو دعم مشاريع التخفيف من الفقر في ظل تراجع معدلات النمو الاقتصادي وغياب المنافسة القوية ، وتباطؤ عملية الإصلاح ، ودخول العراق في اتفاقية الائتمان المالي مع صندوق النقد الدولي ، وتراجع أسعار النفط ، ويمكن مواجهه هذه التحديات بما يمتلكه من ثروات معدنية أخرى ، والسياحة الدينية ، وتأسيس الصندوق الاجتماعي للتنمية كمؤسسة مستقلة، وتأسيس جمعيات محلية لصغار الفلاحين ، ودعم الخريجين من خلال منحهم قطع أراضي زراعية بهدف زيادة الإنتاج ، وإقامة مشاريع زراعية صغيرة ومتوسطة، وبناء مجمعات سكنية واطئة الكلفة للفقراء ، والعمل على توفير الطاقة الكهربائية للفقراء بواسطة الألواح الشمسية^(٣٧) .

٨- السياسات المالية :

كانت الإصلاحات المالية التي انتهجتها لها نتائج إيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي ، إذ أسهمت السياسات المالية والنقدية في حدوث تغيرات إيجابية باتجاه تحسن الدخل :

فقد أسهمت السياسة النقدية في استقرار العملة ، وضبط معدلات التضخم في حين ساهمت السياسة المالية التوسعية في تحسن توزيع الدخل لصالح موظفي القطاع العام بعد تعرض دخولهم الحقيقية إلى الانخفاض بسبب الحصار الاقتصادي وما تبعه من انهيار كبير في قيمة الدينار العراقي في التسعينيات من القرن الماضي^(٣٨) .

٩- خطة التنمية الوطنية للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٣ :

تضمنت تلك الخطة المرتبطة في إصلاح سياسات سوق العمل خفض معدل البطالة إلى (٦%) ، وزيادة معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي إلى (٦٠%) ، وتطوير فعاليات سوق العمل ، وزيادة إنتاجية القوى العاملة ، وتوفير مناخات وبيئة عمل ملائمة ، وتوسيع نطاق العمل المحمي^(٣٩) .

١٠- تشريعات مجلس النواب :

اصدر مجلس النواب العراقي تشريعات عديدة للحد من ظاهرة الفقر بين الأسر العراقية الفقيرة ، ومنها دعم طلاب الجامعات العراقية بمنحة دراسية تعينهم على إكمال دراستهم طبقت للأعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ ، ودعم النازحين العراقيين جراء العمليات الإرهابية وتعويض المتضررين منهم ، فضلاً عن قروض الإسكان والقروض الزراعية بأسعار فائدة مدعومة انعكست في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في العراق بأكثر من (٥٠%) عام ٢٠١٢ نتيجة مضاعفة معدلات إنتاج النفط وتصديره فضلاً عن استقرار أسعاره عند معدلات مرتفعة^(٤٠) .

سادساً- مستقبل الفقر في العراق :

يمكن توقع ثلاثة سيناريوهات للفقر في العراق على المدى المتوسط والبعيد ، وهي : السيناريو الأول ، سيناريو ارتفاع معدلات الفقر في العراق : وفيه يزداد الفقراء فقراً ، بفعل الزيادة السكانية ، وتراجع أسعار النفط ، وتردي الوضع الأمني الذي يرافقه ارتفاع في الأسعار ، وتدني القدرة الشرائية ، وزيادة في أعداد العاطلين عن العمل مما يؤدي إلى حدوث اضطرابات داخلية تهدد امن الدولة ، والنظام القائم الذي يسعى للتخفيف من

حده المشاكل الداخلية بالاقتراض الخارجي الذي سيجعل الدولة تخضع لإرادة الدول الدائنة ، وحتى لا يحصل ذلك السيناريو يجب أن تضع الدولة سياسة للحد من الزيادة السكانية ، وتنوع الاقتصاد العراقي وعدم اعتماده على النفط كسيلة واحدة للتصدير ، وتقوية دور المؤسسات التشريعية والتنفيذية ، وتعزيز استقلال القضاء ، وإيجاد علاقات متوازنة مع جميع دول العالم بما يضمن المصالح المشتركة . ولا يمكن أن يحدث هذا السيناريو على المدى القريب في ظل الوضع الحالي ووجود احتياطي من العملة الصعبة واستمرار إنتاج النفط ، ووجود احتياطي كبير ، فضلاً عن الاستقرار النسبي .

السيناريو الثاني : سيناريو استمرار الوضع الراهن : يبقى الوضع الحالي عما هو عليه الآن دون تحقيق إنجاز فعلي لتخفيف حدة الفقر على المدى المتوسط ، بسبب تعدد جهات صنع القرار ، وسوء التخطيط ، وحتى نتجاوز الوضع الحالي لابد من وضع استراتيجيات متكاملة للتخفيف من الفقر وضمان تنفيذها في خطط وبرامج تنموية قصيرة الأمد .

السيناريو الثالث ، سيناريو الحد من ظاهرة الفقر وخفض معدلاته : تحقق الدولة في استراتيجياتها الحالية هدفها المنشود في القضاء على الفقر بعد تحقيق الأمن ، وتحسن الاقتصاد العراقي ، ويحدث ذلك بعد انتهاء الحرب على الإرهاب ، وعودة جميع النازحين إلى مناطقهم ، وتشغيل المصانع المعطلة ، وقيام مشاريع صناعية جديدة ، وتنمية القطاع الزراعي ، والسياحي ، وتفعيل دور المؤسسات الاجتماعية ، ومنظمات المجتمع المدني ، ورفع نسبة المشاركة السياسية ، ووضع برنامج فعال لرعاية أصحاب الدخل المحدودة ، وزيادة في الإعانات التي تقدم ممكن لا دخل له بالاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال ، وهناك إمكانية في تحقيق هذا السيناريو في حالة وجود إدارة جيدة في الدولة والموارد الاقتصادية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية .

وفي ظل الظروف الحالية نحن نتوقع حدوث السيناريو الثاني ، مع تراجع طفيف في نسبة الفقر بعد تحقيق نوع من الاستقرار الأمني ، وعودة معظم النازحين ، وانكفاء بؤر الإرهاب على شكل خلايا تنشط في أماكن محدودة بين فترة وأخرى ، وتشغيل جزء من

المشاريع المعطلة ، وعودة النشاط الزراعي والسياحي للمناطق المحررة من سيطرة داعش ، كما سيؤدي ذلك إلى جلب بعض الاستثمارات الأجنبية للعمل في العراق .

الاستنتاجات :

نستنتج من دراستنا السابقة ما يأتي :

- ١- أن الفقر في العراق له أسباب متعددة تتعلق بالمرحلة التاريخية التي مر بها .
- ٢- أسهمت السياسات الحكومية في تزايد الفقر ، على الرغم من الانفتاح الاقتصادي والاستقرار النسبي في بعض المحافظات .
- ٣- تزايدت نسبة الفقر بسبب تراجع النمو الاقتصادي ، وتأثرت أوضاع السكان في المحافظات التي خضعت لسيطرة داعش عام ٢٠١٤ ، الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الفقر فيها بدرجات كبيرة ،
- ٤- ترك الفقر آثار سياسية واقتصادية واجتماعية على المجتمع العراقي من بينها ارتفاع نسبة الجريمة، والهجرة الداخلية والخارجية ، والنمو الحضري المتزايد وظهور العشوائيات عند اطراف المدن ، وزيادة نسبة التسرب من المدارس ، وتراجع المستوى الصحي ، وتدني في مستوى الخدمات العامة .
- ٥- وبالرغم السياسات والاستراتيجيات التي وضعتها الدولة في التخفيف من الفقر ، فلم تحقق أهدافها بشكل كامل .

المقترحات :

- ١- سن التشريعات والقوانين ، والاستفادة المتوازنة من المنافع والخدمات ، ومحاربة الفساد المالي والإداري ، ومصادر الدخل غير المشروع ، ومعالجة أوضاع المسرحين من العمل في الدوائر المنحلة.
- ٢- وجود شبكات أمان اجتماعي فعالة تعمل على اتجاهات متعددة من أهمها : تقديم القروض والمنح للمشاريع الفردية الصغيرة ، وتنفيذ برنامج لمنح الإعانات الطارئة للأسر الفقيرة في حالات المرض والوفاة والكوارث وغيرها ، وتنفيذ برنامج لمساعدة الطلبة

- الفقراء ، وشمول المعاقين والأرامل والأيتام وذوي الشهداء ، العمل على رفع سقف الإعانة الاجتماعية للأفراد إلى ما فوق خط الفقر .
- ٣- توفير قاعدة بيانات عن الفقر بشكل دوري ، وإنشاء مركز للبحوث يعنى بشؤون الفقر .
- ٤- الاهتمام بسوق العمل ، والعمل تحسين قوة العمل من حيث التدريب والتأهيل لكي نستطيع الحصول على أكبر قدر من الإنتاجية وأعلى أجر للعامل ، والعمل على دمج الفقراء في سوق العمل .
- ٥- رفع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي الإجمالي بدعم مستلزمات الإنتاج ، وتنمية الأنشطة الزراعية ، واستصلاح الأراضي ، فضلاً عن توزيع الأراضي ذات الملكية العامة على الكفاءات المحلية بنظام التأجير الميسر .
- ٦- وضع سياسة سكانية واضحة للحد من النمو السكاني ، وقيام مشاريع إسكانية جديدة للفقراء .
- ٧- التنسيق بين السياسات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والتأكيد على تنوع مصادر النمو الاقتصادي واستدامته ، وعدم الاعتماد على النفط كسلعة واحدة .
- ٨- أعداد استراتيجية وطنية فاعلة تعمل على مكافحة الفقر ، والأمية ، والبطالة ، وتفعيل التعليم الإلزامي ، وتحقيق المساواة بين الجنسين ، ورفع المستوى التعليمي وربطه باحتياجات السوق مع التركيز على الرقابة والتقييم لتلك الأهداف .
- ٩- تشجيع القطاع الخاص على تفعيل دوره في النشاط الاقتصادي ، وتعزيز القدرة على حفز وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية القادرة على توليد فرص عمل جديدة .
- ١٠- أيجاد إعانات لكبار السن والمتقاعدين لانخفاض دخولهم بصفة عامة ، ويكون ذلك أما عبر بطاقات مدعومة ، أو مبالغ نقدية ، والعمل بنظام البطاقة الصحية والتأمين الصحي .
- ١١- التنمية المتوازنة في جميع المحافظات بشكل متوازن مع الأخذ بنظر الاعتبار وخصوصية كل محافظة .
- ١٢- إعادة النازحين إلى مناطقهم ، وإعمارها بالتعاون مع المنظمات الدولية ، وتعويض المتضررين .

الهوامش

- (١) سعد عبد نجم العبدلي ، وأزهار حسن علي ، اثر التنظير المالي على الفقري في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠١٠ ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، م٢٠ ، العدد ٧٩ ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤ ، ص ٢٣٦ .
- (٢) صباح رحيم مهدي الأسدي ، مستقبل التنمية البشرية في ضوء مستجدات البيئة الاقتصادية في العراق ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٠ ، ص ٧٠ .
- (٣) عبد الرزاق الفارس ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ٣٤ .
- (٤) صفاء عبد الجبار الموسوي ، وطالب حسين فارس الكريطي ، قياس وتحليل الفقر بدلالة الأمن الغذائي والفئات الهشة في مدينة كربلاء ، مجلة جامعة كربلاء ، العلمية ، المجلد السادس ، العدد ٢ ، جامعة كربلاء ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٠٧ .
- (٥) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية ، ٢٠٠٩ ، ص ٩ .
- (*) خط الفقر المدقع في العراق يساوي (٣٤٢٤٩ ديناراً/فرد شهرياً) ، في حين يبلغ خط الفقر المطلق (٧٦٨٩٦ ديناراً/فرد شهرياً) حسب نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي لسنة ٢٠٠٧ ، ينظر: (عباس فاضل السعدي ، جغرافية الفقر في العراق ، مجلة كلية التربية الأساسية ، العدد ١٢ ، جامعة بابل ، ٢٠١٣ ، ص ٤٠٠).
- (٦) مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية ، قسم حقوق الإنسان ، وحدة شؤون الأقليات مشكلات النازحين في العراق ، ، ٢٠١٤ ، ص ٢ .
- (٧) علي شوكت العبيدي ، وسهير قحطان الخاصكي ، تحليل مؤشرات الفقر في الريف العراقي باستخدام أسلوب التحليل العاملي ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد ١٠٠ ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٤ ، ص ٢٢ .
- (٨) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي ٢٠١٢ ، ص ٢٠ .

(٩) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات التشغيل والبطالة ، <http://cosit.gov.iq/ar/2013-01-31-08-48-55>.

(١٠) عاصم حاكم الجبوري ، وحاكم فنيخ الخفاجي ، مشكلة الفقر الحضري في مدينة الديوانية ، مجلة القادسية ، المجلد السادس عشر العدد ١ ، جامعة القادسية ، ٢٠١٦ ، ص ٣٠١.

(١١) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي الموحد ، أبوظبي ٢٠١٧ ، الملاحق الإحصائية ، ص ٢٨٣.

(**) استخرجت نسبة النمو اعتماداً على : المعادلة التالية $X100R = (\sqrt[n]{Q1/Q0} - 1)$ = نسبة النمو ، n = عدد السنوات ، P0 = قيمة المتغير في سنة الأساس ، P1 = قيمة المتغير في سنة المقارنة

ينظر : (خلود موسى عمران ، وريسان عبد الإمام زعلان ، استخدام بعض الأساليب الإحصائية للتنبؤ باستهلاك الطاقة الكهربائية في المملكة العربية السعودية ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد ٢٩ ، المجلد الثامن ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، ٢٠١٢ ، ص ٢٦٥).

(١٢) صندوق النقد العربي ، مصدر سابق ، ص ٣٧.

(١٣) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تعداد ١٩٩٧ وتقديرات ٢٠٠٧.

(١٤) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقديرات ٢٠١٢ و ٢٠١٧.

(١٥) علي عبدالهادي سالم ، مصدر سابق ، ص ١٦٠.

(16) <http://www.iraqiwomensleague.com/mod.php?mod=news&modfile=item&ite mid=25814#.WSc88jf-uic>.

(**) اعتمدت إحصائية وزارة التخطيط حسب آخر مسح للفقر في العراق جرى عام ٢٠١٢ وعام ٢٠١٤ وتم تبويب وجمع البيانات فيه على أساس المناطق الإقليمية وليس المحافظات .

(١٧) موقع الحرة حدث ، تعرف على نسبة الفقر في العراق ،

<http://alhurhadath.net/13044--.html> ٢٠١٧/٠١/١٧

(١٨) النور نيوز ، ، مايو ٢٢، ٢٠١٧ ، <http://alnoornews.net/archives/110768>

(١٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٧ ، ص ٢٢-٢٤ .

(٢٠) صندوق النقد العربي ، مصدر سابق ، ص ٤٨٥ .

- (٢١) ندوه هلال جوده ، تحليل وقياس اتجاهات الفقر في العراق ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة . ٢٠٠٦، ص ١٧٨ .
- (٢٢) وزارة التخطيط وبيت الحكمة ، التقرير الوطني للتنمية البشرية ٢٠١٤ ، ط ١ ، ٢٠١٤ ، ص ٤٨ .
- (٢٣) حيدر مجيد عبود الفتلاوي ، دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٨ ، ص ١١١ .
- (٢٤) صندوق النقد العربي ، مصدر سابق ، ص ٤٢٢، ٤٢٣ .
- (٢٥) منظمة الامم المتحدة للطفولة ، التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة ، ٢٠١٥ ، ص ٢ .
- (٢٦) العراق، تقرير الفقر والاندماج والرفاهية ٢٠٠٧-٢٠١٢ (وعد النفط والنمو الغير متحقق) ، ص ٨٣ .
- (٢٧) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات ديموغرافية وسكانية ، ٢٠١٤-٢٠١٧ .
- (٢٨) وزارة التخطيط وبيت الحكمة ، التقرير الوطني للتنمية البشرية ٢٠١٤ ، مصدر سابق ، ص ٢٢ .
- (٢٩) صندوق النقد العربي ، مصدر سابق ، ص ٤١٨ .
- (٣٠) حيدر نعمة غالي ، تقييم نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية) في العراق والآفاق المستقبلية لتطويره ، جريدة المدى ، العدد ١٢٤٧ ، حزيران ٢٠٠٨ ، ص ١ .
- (٣١) عبد الخالق دبي الجبوري، الاقتصاد العراقي وواقع التنمية البشرية في ظل التحولات الجديدة ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بابل، العدد ١، السنة الخامسة ، جامعة بابل ، ٢٠١٣ ، ص ٦٩ .
- (٣٢) حنان عبد الخضر هاشم ومها علاوي راضي ، سبل مواجهة الفقر وأثرها في تعزيز التنمية المستدامة في العراق ، مجلة الغري للدراسات الاقتصادية والإدارية ، المجلد ٨ ، العدد ٢٥ ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٢ ، ص ١٧٦-١٧٧ .
- (٣٣) المصدر نفسه ، ص ١٧٨ .
- (٣٤) المصدر نفسه ، ص ١٨٠ .
- (٣٥) المصدر نفسه ، ص ١٨٠ .

(٣٦) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التقرير الوطني التحليلي للأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٠ ، ص ٦-٧ .

(٣٧) المصدر نفسه ، ص ٦-٧ .

(٣٨) وزارة التخطيط، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤ ، مصدر سابق ، ص ٥٢ .

(٣٩) نبيل عزامي الأمن والفقير.. معادلة عكسية في العراق

<http://www.nrttv.com/ar/Detail.aspx?jicare=27639>.

(٤٠) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، مصدر سابق ، ص ٧ .

المصادر :

(١) الأسدي ، صباح رحيم مهدي ، مستقبل التنمية البشرية في ضوء مستجدات البيئة الاقتصادية في العراق، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة ، ٢٠١٠ .

(٢) الأمم المتحدة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٦ .

(٣) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية ، ٢٠٠٩ .

(٤) جوده ، ندوه هلال ، تحليل وقياس اتجاهات الفقر في العراق ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة . ٢٠٠٦ .

(٥) السعدي ، عباس فاضل ، جغرافية الفقر في العراق ، مجلة كلية التربية الأساسية ، العدد ١٢ ، جامعة بابل ، ٢٠١٣ .

(٦) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي الموحد ، أبوظبي ٢٠١٧ .

(٧) عاصم حاكم الجبوري ، وحاكم فنيخ الخفاجي ، مشكلة الفقر الحضري في مدينة الديوانية ، مجلة القادسية ، المجلد السادس عشر العدد ١ ، جامعة القادسية ، ٢٠١٦ .

(٨) العبدلي ، سعد عبد نجم ، وأزهار حسن علي ، اثر التنظير المالي على الفقر في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠١٠ ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، م ٢٠ ، العدد ٧٩ ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤ .

(٩) العبيدي ، علي شوكت ، وسهير قحطان الخاصكي ، تحليل مؤشرات الفقر في الريف العراقي باستخدام أسلوب التحليل العاملي ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد ١٠٠ ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٤ .

(١٠) عزامي ، نبيل ، الأمن والفقر. معادلة عكسية في العراق

<http://www.nrttv.com/ar/Detail.aspx?Jimare=27639>.

(١١) عمران ، خلود موسى ، وريسان عبد الإمام زعلان ، استخدام بعض الأساليب الإحصائية للتنبؤ باستهلاك الطاقة الكهربائية في المملكة العربية السعودية ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد ٢٩ ، المجلد الثامن ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، ٢٠١٢ .

(١٢) غالي ، حيدر نعمة ، تقييم نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية) في العراق والآفاق المستقبلية لتطويره ، جريدة المدى ، العدد ١٢٤٧ ، حزيران ٢٠٠٨ .

(١٣) الفارس ، عبد الرزاق ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠١ .

(١٤) الفتلاوي ، حيدر مجيد عبود ، دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٨ .

(١٥) مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية ، قسم حقوق الإنسان ، وحدة شؤون الأقليات مشكلات النازحين في العراق ، ، ٢٠١٤ .

(١٦) الموسوي ، صفاء عبد الجبار وطالب حسين فارس الكريطي ، قياس وتحليل الفقر بدلالة الأمن الغذائي والفئات الهشة في مدينة كربلاء ، مجلة جامعة كربلاء ، العلمية ، المجلد السادس ، العدد ٢ ، جامعة كربلاء ، ٢٠٠٨ .

(١٧) منظمة الإسكوا ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا ٢٠١٥-٢٠١٦ ، ٢٠١٦-٢٠١٧ .

(١٨) منظمة الأمم المتحدة للطفولة ، التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة ، ٢٠١٥ .

(١٩) موقع الحرة حدث ، تعرف على نسبة الفقر في العراق، ٢٠١٧/٠١/١٧ .

<http://alhurrahadath.net/13044--.html>.

(٢٠) النور نيوز ، النشرة الإلكترونية ، مايو ٢٢ ، ٢٠١٧ .

<http://alnoornews.net/archives/110768>.

- (٢١) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر، ٢٠٠٩ .
- (٢٢) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الأهداف التنموية للألفية في العراق لسنة ٢٠١٤ ونظرة لما بعد عام ٢٠١٥ .
- (٢٣) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تعداد ١٩٩٧ ، وتقديرات ٢٠٠٧ .
- (٢٤) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقديرات ٢٠١٢ و ٢٠١٧ .
- (٢٥) وزارة التخطيط ، تقرير الفقر والاندماج والرفاهية ٢٠٠٧-٢٠١٢ (وعد النفط والنمو الغير متحقق) .
- (٢٦) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التقرير الوطني التحليلي للأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٠ .
- (٢٧) وزارة التخطيط وبيت الحكمة ، التقرير الوطني للتنمية البشرية ٢٠١٤ ، ط ١ ، ٢٠١٤ .
- (٢٨) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ٢٠١١
- (٢٩) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات التشغيل والبطالة ، والمؤشرات الديموغرافية والسكانية <http://cosit.gov.iq/ar/2013-01-31-08-48-55>
- (٣٠) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي ٢٠١٢ .
- (٣١) وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الإدارية ، ٢٠١٧ .
- (٣٢) هاشم ، حنان عبد الخضر ، ومها علاوي راضي ، سبل مواجهة الفقر وأثرها في تعزيز التنمية المستدامة في العراق ، مجلة الغري للدراسات الاقتصادية والإدارية ، المجلد ٨ ، العدد ٢٥ ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٢ .
- (33) <http://www.iraqiwomensleague.com/mod.php?mod=news&modfile=item&ite mid=25814#.WSc88jf-uic>